كوبنهاغن - مناقشة عبر المجتمع مع مفوضي حماية البيانات
الأثنين، 13 مارس 2017 - من الساعة 03:15 م إلى 04:45 م بتوقيت وسط أوروبا
اجتماع ICANN58 | كوبنهاغن، الدانمارك

نايجل هيكسون: مرحبًا. مساء الخير، أيها السيدات والسادة. هل يمكن -- عفواً. عذرًا. طاب مساؤكم. سوف نبدأ هذه الجلسة في بضع دقائق، ولكن هل يمكن- هل يمكننا أن نشجع الناس بالمجيء إلى الأمام؟ نحن لسنا معديين، لذا فإن كنتم ترغبون في المجيء إلى الأمام، سيكون هذا رائعًا. كونوا مجتمعين.

جيمس بلاديل: طاب مساؤكم. إذا كان من الممكن للزملاء أن يجلسوا في مقاعدهم، سوف نبدأ، كما كان نايجل يقول، يمكنكم المجيء إلى الأمام. لدينا الكثير من المساحات في الأمام هنا وربما كانت المساحة أقل تفاؤلاً للجمهور. ولكن رجاء خذوا راحتكم في المجيء إلى الصفوف الأمامية. سوف نبدأ هنا في خلال مائة ثانية تقريبًا.

لذا مساء الخير ومرحبًا بكم في جلسة المناقشة عبر المجتمع هذه. يركز موضوعنا اليوم على خصوصية البيانات وتتم استضافته بشكل مشترك من قبل GNSO واللجنة الاستشارية الحكومية.

اليوم، يشرفنا أن ننضم إلى ضيوفنا الذين يمثلون خبراء حماية البيانات في مجلس أوروبا، وبالنيابة عن المجتمع بأكمله، يرجى مشاركتي في الترحيب بهؤلاء الوافدين الجدد إلى ICANN في كوبنهاغن.

[تصفيق]

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

جيمس بلاديل: يؤثر موضوع خصوصية البيانات على جميع أصحاب المصلحة، سواء كنا نمثل مصالح الحكومات أو سجلات أسماء النطاقات أو أمناء السجلات، أو إذا كنا من بين الملايين من مسجلي أسماء النطاقات والمستخدمين النهائيين هنا في أوروبا أو في جميع أنحاء العالم.

في كل جانب تقريبا، تؤثر حماية خصوصية البيانات والتحديات على العمل الذي نقوم به هنا في ICANN في هذه الجلسة، وهذه الجلسة، على وجه الخصوص، تأتي في الوقت المناسب حيث أننا في GNSO نشارك حاليًا في عمل تطوير السياسة التي تدرس مستقبل نظام بيانات التسجيل تماما، وأنا آمل أن تساعد هذه الجلسة وأن تبلغ هذا العمل وأن مناقشاتنا اليوم سوف تطلق بداية التعاون المستمر والحوار المستمر مع جميع منظماتكم.

وبقول ذلك، دعونا نبدأ فيما أتوقع أن يكون جلسة جذابة.

وفي هذا الوقت، أود أن أرحب بيوهانس كليسن من مجلس أوروبا. وهو مدير مجتمع المعلومات والعمل ضد الجريمة ولديه بعض الملاحظات الافتتاحية. المدير كليسن.

يوهانس كليسن: شكرا جزيلا لك، سيدي الرئيس. شكرًا. شكرًا لك، جيمس. طاب مساؤكم جميعًا. ممتن جدًا لـ GAC، GNSO، ومجلس إدارة ICANN على وجودنا هنا ولأنهم دعموا اقتراح مجلس أوروبا لهذه المناقشة عبر المجتمع.

ربما بضع كلمات عن سبب قيام المجلس الأوروبي، ومن نحن. أعد ألا أستغرق أكثر من دقيقة أو اثنتان.

47 دول و5 مراقبين مقرها في ستراسبورغ، فرنسا، أنشأت في 49 تتناول حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. قد كان المجتمع المدني معنا الآن لأكثر من 30 عاما، ونقوم حاليا بإنشاء منصة للتعاون مع مجتمع الأعمال، ومنحهم مركزًا رسميًا ومقعدًا على الطاولة.

وعلى نحو متزايد، يتحول مجلس أوروبا من منظمة حكومية دولية بحتة إلى هيئة أصحاب المصلحة المتعددين، وليس على النقيض من تلك التي نتحدثها هنا اليوم.

الذين منكم من أوروبا، بالطبع، سمعوا عنها. وأولئك الذين هم من الخارج قد سمعوا عن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة في ستراسبورغ التي تعطي قرارات ملزمة بشأن قضايا حقوق الإنسان الفردية، ولكن للتأكيد أيضا تلك التي تأتي من إنفاذ القانون، لدينا أكثر من 60 اتفاقية دولية للتعامل مع مسائل القانون الجنائي، لذلك نحن نتعامل كثيرا مع كليهما.

لقد حصلنا على مركز المراقب لدى GAC منذ عام 2010، وقد قدمنا حتى الآن ثلاثة تقارير محددة للمناقشة، يتم مناقشة أحدها في هذا الأسبوع بالذات.

وبالنسبة لجلسة اليوم، ذات أهمية خاصة، فإن اتفاقية حماية البيانات، التي تسمى أيضا الاتفاقية رقم 108، التي تجمع 50 طرفا، و 50 دولة صدقت على الاتفاقية، وسرعان ما تكون 10 مراقبين، مما يعني أن 60 بلدا تأتي بانتظام لمناقشة البيانات ونحن نجمع نصف دول العالم التي لديها تشريعات حماية البيانات، وكذلك أيضا خارج أوروبا.

وربما كانت اتفاقية مكافحة البيانات السيبرية، التي تعرف أيضا باسم اتفاقية بودابست، حتى الآن هي الصك القانوني الدولي الوحيد في هذا المجال. ولديها أيضا 50 دولة متعاقدة، منها الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، وكنا نعمل مع نحو 125 بلدا حول العالم على بناء القدرات.

وبالنسبة لحدث اليوم، نأمل كثيرا أن تكون هذه المناقشة بداية عملية، وليس حدثا لمرة واحدة. ونحن مقتنعون بأن الوقت مناسب وضرور لإجراء هذه المناقشة. وآمل أن يقتنع أولئك الذين لا يزالون متشككين بعد مناقشة اليوم وبعد أن سمعوا من مفوضي حماية البيانات وغيرهم من الخبراء أن الحوار ضروري.

هناك التزامات قانونية متضاربة على نحو متزايد بين الأطراف المتعاقدة بين التزاماتها تجاه ICANN والقانون الوطني والدولي. ينطبق ذلك أيضا على ICANN نفسها. ونأمل

أن تكون مناقشة اليوم بداية لعملية تؤدي إلى حلول مفيدة لأصحاب المصلحة المتعددين. شكرًا جزيلاً.

بيكي بير: شكرًا لكم ومرحبًا بالجميع. كثيرون منكم يعرفون أن حياتي المهنية قد انقسمت بين ICANN وقانون الخصوصية وسياسة الخصوصية، و ICANN هي المكان الذي يصطدم فيه هذان الأمران، على الرغم من أنه حتى انضممت إلى مجلس الإدارة، تمكنت من تفادي كل مراجعة وقعت من WHOIS منذ جئنا هنا.

وأعتقد أن الكثيرين منكم قالوا إننا بحاجة إلى أن تكون سلطات حماية البيانات معنا على الطاولة في مناقشاتنا. ويسرني جدا أن يكونوا لدينا هنا، وأنا أقدر كثيرا رعاية مجلس أوروبا وسلطات حماية البيانات الموجودين معنا هنا للدخول في حوار.

وكما سمعتم، فلن تكون هذه مجرد مناقشة واحدة وانتهت. فالقصد منها تعزيز وتنشيط حوارا مفتوحا وشاملا لا نهاية له بشأن هذه القضايا.

لذلك سوف أعرض بإيجاز أعضاء اللجنة. لذلك لدي جولة أولية من الأسئلة. ثم سوف ننتقل للأسئلة من المايكروفون وأي شخص مشارك عن بعد.

لذا سأبدأ أولا مع شخص ما في اللجنة لا يحتاج إلى مقدمة وهو واحد من رعاة هذه اللجنة، توماس شنايدر، رئيس GAC ونائب رئيس دائرة الشؤون الدولية ومنسق مجتمع المعلومات الدولي في المكتب الاتحادي السويسري للاتصالات. كان علي قراءة ذلك لأنه بالفعل وصف طويل. أنا آسف.

لذا توماس هنا. سوف يبدأ مع-- سوف يسأل بعض الأسئلة.

لدينا أيضا جيوفاني بوتارلي، مشرف حماية البيانات الأوروبي. وقد تم تعيينه في هذه المهمة من قبل-- البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي لمدة خمس سنوات في عام 2014. وكان قد عمل في هذا المنصب من قبل، وقبل ذلك، كان الأمين العام للسلطة

الإيطالية لحماية البيانات منذ عام 1997، وهو تقريبا منذ البداية في عالم خصوصية الإنترنت هذا.

ويلبرت توميسن هو نائب رئيس لجنة حماية البيانات الهولندية ونائب رئيس حزب العمل المادة 29. وقد ذكَّرني اليوم بأن حزب العمل المعني بالمادة 29 كتبت أولا إلى ICANN في عام 2004، وكنا في مراسلات منتظمة منذ ذلك الوقت. جو كاناتاكي نزل إلى هناك في الأمم المتحدة. المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية. وهو يرأس إدارة سياسة المعلومات والحوكمة في جامعة مالطة، كما يشغل منصب رئيس سياسة المعلومات الأوروبية والتكنولوجيا في كلية الحقوق بجامعة خروننغن. أتمنى أن أكون قد نطقتها بصورة صحيحة. يجب أن يعيش على متن الطائرة لأنه يدرس أيضًا. وهو أستاذ مساعد في جامعة إيدث كوان في أستراليا.

ولكن كل واحد منكم مختصي التكنولوجيا الذين يقودون سياسة -- مناقشة سياسة لا نهاية لها، تأخذ القلب. وهو أستاذ تكنولوجيا معلومات معتمد في المملكة المتحدة - محترف، أنا آسف، وزميل جمعية الكمبيوتر البريطانية.

لدينا أيضا كارولين غومانز-دورني التي هي ضابط حماية البيانات في الإنتربول. وبهذه الصفة، فهي ترصد امتثال الإنتربول لمعالجة البيانات وتعمل مع 190 من ضباط حماية البيانات المعينين في كل مكتب من مكاتب الإنتربول المركزية الوطنية البالغ عددها 190 مكتبا.

وأخيرا، لدينا غيل سلاتر - كارولين هناك وغيل هناك. غيل هي نائب رئيس السياسة القانونية والتنظيمية في جمعية الإنترنت. لديها وظيفة محببة جدًا إلى قلبي. وقبل ذلك، قبل انضمامها إلى جمعية الإنترنت في عام 2014، أمضت أكثر من عقد من الزمان في لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية، بما في ذلك منصب المستشار القانوني جولي بريل، وأعتقد أن خبراء حماية البيانات في اللجنة سوف يتذكرون جولي مع مجيئها أقرب إلى سلطة حماية البيانات كما يمكننا الوصول في الولايات المتحدة.

ولكن لدي كلمة تحذير لميشيل الذي هناك. غيل هي مواطنة مزدوجة من ايرلندا والولايات المتحدة وتحمل درجة الماجستير في القانون الأوروبي والمقارن من أكسفورد.

وأخيرا، جيم غالفين، الذي لا يحتاج إلى مقدمة، كان في ISOC -في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في ICANN منذ العام الأول. لقد كان مشاركا نشطا في IETF لأكثر من 20 عاما، وكنت أتساءل، هل هذا يجعلك مدنن نشط؟

وهو مدير العلاقات الاستراتيجية والمعايير التقنية في أفيلياس.

لذلك لدينا لجنة عظيمة هنا. ونحن نعلم أيضا أن هناك بعض - هناك بعض الخبرات ووجهات النظر في الجمهور نريد أن نسمع منهم بشكل خاص.

لذلك اسمحوا لي أن أبدأ بسؤال بعض الأسئلة التمهيدية وسأنتقل أولا إلى السيد بوتارلي.

جيوفاني، هل يمكن أن تعطينا خلفية موجزة عن بعض مبادئ الخصوصية الأساسية التي تشكل الأساس لقوانين حماية البيانات، بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر، اللائحة العامة لحماية البيانات العامة؟

جيوفاني بوتارلي: شكرًا لك بيكي، لمقدمتك الطيبة ومرحبًا بالجميع.

ودوري هو أن أعمل ككاسحة جليدية، وسأبدأ بإيجاز بالقول إن المبادئ التي أحاول إدراجها في قائمة قصيرة ليست فقط، أعني، مقرها في الاتحاد الأوروبي، أو الواردة في اتفاقية مجلس أوروبا 108.

وبازدياد، فإن حماية الخصوصية والبيانات أصبحت عالمية. وقد حددت دراسة حديثة 120 بلدا في العالم مجهزة الآن بالجيل الحديث من أحكام الخصوصية وحماية البيانات. أعني إنهم يعينون إلى حد كبير الخروج عن نظام التنظيم الذاتي، وعلى الرغم من أن بعض المبادئ تسمي بشكل مختلف، مثل مبدأ الحد من الغرض، على سبيل المثال، هناك الكثير من أوجه التشابه، وتتعاون السلطات الإشرافية في جميع أنحاء العالم بطريقة تتزايد باطراد.

أود أن أطلب منكم ألا تظنوا أن حماية البيانات هي ببساطة عبء إداري ومتطلبات مملة كما هو مطبق على إدارة الإنترنت وأن يكون - أعني، هناك نظرة موجزة، قد يكون لديك

نظرة على الرأي الذي اعتمدته في يونيو 2014 الذي نشر على موقع ويب مؤسستي حيث حاولنا تحليل ما يمكن أن يكون الدور الأوروبي في تشكيل مستقبل إدارة الإنترنت من حيث القيم الديمقراطية، من حيث العلاقة مع أصحاب المصلحة المتعددين لهيكل الإدارة، وأيضا فيما يتعلق بالحاجة لتعزيز شبكة واحدة وغير مجزأة في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر الخصوصية في جميع أنحاء العالم حقا أساسيا، كحق أساسي، في حين تعتبر حماية البيانات مؤخرا في أوروبا وفي عدد قليل من البلدان الأخرى، ولكن ما هو ضروري هو أن حماية كل من الخصوصية وحماية البيانات تعتبرها قوانين كثيرة في العالم كشرط مسبق للانضمام للاستفادة من الحقوق والحريات الأساسية الأخرى، جميع الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك، على سبيل المثال، حرية التعبير، والحق في الهوية الشخصية، والكرامة في الآونة الأخيرة. لهذا السبب ستستضيف مؤسستي العام القادم في بروكسل المؤتمر الدولي المعني بالخصوصية وحماية البيانات من أجل التركيز على أخلاقيات التكنولوجيات الجديدة.

ماذا عن المباديء بشكل عام؟

لدينا بالطبع الشفافية التي تعني الوضوح حول من يفعل ماذا، وهذا هو السبب في أن التعاريف الجديدة المعتمدة، على سبيل المثال - ليس فقط، بل على سبيل المثال في أوروبا حول دور المراقب، هو مفتاح، أعني، ثم تحديد إطار مناسب من حيث المساءلة.

ومن ثم ينبغي الإشارة إلى الشرعية والنزاهة. والشرعية لا تعني فقط وجود أرضية قانونية لمعالجة البيانات، أو علاقة المقاول، أو الالتزام القانوني، أو المصلحة المشروعة، أو الموافقة، أو المصلحة الحيوية للمراقب من طرف ثالث، بل أيضا الاتساق والامتثال لجميع القطع الأخرى ذات الصلة من التشريعات، بما في ذلك تلك التي لا تتعلق بحماية البيانات، مثل حق المؤلف، مثل قانون - المستهلك.

الخصوصية حسب التصميم والخصوصية بشكل افتراضي هي الآن، على الأقل في أوروبا، مبادئ جديدة يجب احترامها.

والإطار الإقليمي الأخير في الاتحاد الأوروبي يبني أو يهدف بشكل أكثر تحديدا إلى تعزيز حقوق موضوع البيانات، في تعزيز السلطات الإشرافية للسلطات المستقلة المختصة، ويهدف إلى تحديث إطار حماية البيانات القائمة على اتباع نهج أكثر تماسكا بحيث لا ينبغي أن يجزئ المراقبون سياستهم اعتمادا على الأراضي.

نود أن يكون لدينا مراقبين أكثر مسؤولية. وهذا يعني أن سلطات حماية البيانات ينبغي أن تكون أكثر انتقائية. وهذا يعني أنه ينبغي على المراقبين القيام بمزيد من الواجبات المنزلية وتحديد سياسة مستدامة، وإيجاد حل لمشاكل مختلفة، وتحديد المخاطر ذات الصلة، وتخصيص المسؤوليات، وإثبات أنك تلتزم بالقانون وأن لديك سياسة مناسبة.

ويطبق هذا الإطار القانوني على الأفراد والأشخاص الطبيعيين. وبالتالي، فإن مفهوم البيانات الشخصية في عصر البيانات الكبيرة هو أكثر من مفتاح. يجب عليك أيضا تحديد التأثير على هذا الإطار القانوني على البيانات الشخصية المتعلقة بالأفراد الذين يتصرفون نيابة عن كيان قانوني مثل شركة تجارية وإدارة عامة.

سوف أعود في الجولة الثانية بشأن الحد من الغرض. ولكن اسمحوا لي أن أقول بعد 13 عاما من حدث ICANN في روما، نود أن نعود إلى الأسئلة التي أثرناها في الرأي الذي اعتمدناه في عام 2003 عندما بدأنا باختصار في طرح ثلاثة أسئلة لمجتمعك.

أولا، كان السؤال الأول هو: لماذا يجب معاملة سجل نطاق الإنترنت بشكل مختلف مقارنة بدليل الاتصالات عندما يسجل الفرد، على سبيل المثال، اسم النطاق؟ لذلك فالصحيح عدم إدراجه في السجل.

السؤال الثاني هو أن نقدم لكم مثالا على كيفية ترجمة هذا المبدأ إلى ممارسة عملية: هل هناك أيطريقة أخرى أقل تطفلا مقارنة بالنشر افلزامة الذي سيخدم الغرض من أدلة WHOIS بدون أن تكون جميع البيانات متوفرة مباشرة عبر الإنترنت للجميع؟

السؤال الثالث متعلق بالوصول الجماعي لقضايا التسويق المباشر.

لقد حاولنا أيضًا أن نقدم لكم اقتراحًا فيما يتعلق بالوصول من قبل أطراف ثالثة، وإنفاذ القانون. وكان افتراضنا قبل 13 عامًا-- والاستنتاج في رأيي ما يزال صالحًا-- كان،

اسمحوا لي أن أقتبس في ثانية واحدة الجملة ذات الصلة، "الغرض من أدلة WHOIS لا يمكن توسيعها إلى أغراض أخرى لأنها تعتبر مرغوب فيها من قبل بعض المستخدمين المحتملين للدليل. لذلك فهذا، أعني، مثالاً واحدًا قد يساعد في تحديد ما هي الأغراض. ونحن نريد أن نخدمكم لجعل هذه المباديء فعالة في الممارسة العملية.

هذه ليست مشكلة أوروبا في مقابل الولايات المتحدة. هذا بعد عالمي. من شأنه أن يعزز الثقة في الإنترنت. نحن مرنين بما يكفي لجعل هذا المبدأ فعالاً بشكل عملي. نود أن نبتعد عن المتطلبات الرسمية. نريد أن نركز على الضمانات الفعالة. وأعتقد أن الكل يعني أننا في نفس الجانب.

بيكي بير: شكرًا جزيلاً.

ويلبرت، هل يمكن أن تتحدث قليلاً عن مباديء المساءلة والحد من الغرض؟ أعتقد أن هذه المسائل ذات أهمية خاصة لمناقشتنا.

ويلبرت توميسن: شكراً بيكي. سوف أحاول. وخطير حتى أنني سوف أحاول بعض الشيء مع جيوفاني.

اسمح لي أولا بأن أقدم نوعًا من الاعتراف لأنني كنت مدع عام لأكثر من 20، 25 عام. وأنا أعمل كمشرف في عام حماية البيانات منذ خمس سنوات تقريبًا. والجمع بين هاتين المهمتين يعني أنكم تظنون أنكم ترون كل شيء وأنكم تعرفون كل شيء. لذلك أنا مندهش جدا من الحجم والجو هنا في هذا الاجتماع، وهذا يعني أنني ممتن جدا وأشكركم لدعوتي للمشاركة هنا لأن هذا حدث مهم.

يجب أن نلاحظ على مر السنين - و جيوفاني بالفعل قال ذلك - السلطات الأوروبية لحماية البيانات قد تابعت عن كثب المناقشات حول ICANN، على سبيل المثال، التوافر العام لبيانات WHOIS. لقد شاركنا في المناقشات حول تأثير الخصوصية WHOIS. ولكن

بقدر ما أعرف، فهذه هي المرة الأولى التي نجتمع فيها وجها لوجه، وأنا أتطلع بالفعل إلى مناقشة بعد مقدماتنا.

ويتم منح الأوروبيين، أيها السيدات والسادة، قانونا التوقع المشروع بأن بياناتهم الشخصية لن تتم معالجتها إلا لأغراض مشروعة ولا يجوز استخدامها أكثر من ذلك أو الاحتفاظ بها لفترة أطول من الضرورة القصوى لهذا الغرض. وهذا يعني أن البيانات الشخصية يجب معالجتها بصورة قانونية ونزيهة وشفافة. هذه هي المبادئ الأساسية المنصوص عليها في - بالفعل في توجيهنا وفي عام من الآن في اللائحة في قانوننا الأوروبي، وهذا يعني أساسا أنه يجب عليك، يجب علينا، ويجب على المتحكمين فقط جمع البيانات لأغراض محددة وصريحة ومشروعة و ينبغي عدم معالجتها بأية طريقة أخرى تتنافى مع تلك الأغراض، ما نسميه تقييد الأغراض.

ثانيا، مبدأ شامل، يجب أن تكون البيانات التي تعالجها، بالمناسبة، بما في ذلك جعلها متاحة للجمهور، يجب أن تكون كافية وذات صلة وتقتصر على ما هو ضروري فيما يتعلق بالأغراض التي تتم من خلالها معالجة تلك البيانات. وهذا ما نسميه تقليل البيانات.

لذلك، في الأساس، سيداتي وسادتي، دعونا نكون منصفين وشفافين، وإذا قلت ذلك، يمكنني التنبؤ.

يستخدم زميل سابق لي في هذا السياق كلمة - التي كانت تقول "دعونا نحاول الحد من المفاجأة". ربما هذا هو - بالأمس فقط يمكن أن نقرأ في أوراق تيم بيرنرز لي قائلا عندما قال: "أعتقد أننا على وشك أن نفقد السيطرة على بياناتنا الشخصية". وبقدر ما أشعر بالقلق وبقدر ما يتعلق الأمر بمشرفي البيانات الأوروبية، كونها عادلة وشفافة وقابلة للتنبؤ، والعمل وفقا للقانون هو واحد من الإجابات على ذلك.

هذه مباديء شاملة وليست قابلة للتفاوض. ويجب أن أقول أننا، وسلطات حماية البيانات، لم نتعب مطلقا من الإشارة إلى ذلك. ويهدف الأمر، يجب أن أقول، للتوافر العام لبيانات WHOIS.

بالتفكير في المبدأ، على سبيل المثال، تقييد الغرض، تعلمون أفضل مما أعلم أن الغرض الأقوى لـ WHOIS هو إتاحة معلومات الاتصال. ولكن منذ ذلك الحين تم توسيع أغراض WHOIS، والوصول العام، والوصول إلى إنفاذ القانون، وأصحاب الحقوق، والممارسين الأمنيين.

ولكن الحقيقة المجردة، أيها السيدات والسادة، أن البيانات الشخصية المتاحة في السجل لا تجعل من المشروع لك استخدام تلك البيانات لأغراض أخرى لمجرد، كما قلنا من قبل، أنها مفيدة. ولكي تتمكن ICANN من الحصول على أرضية قانونية لنشر البيانات الشخصية، يجب أن تكون النشرة ضرورية بالضرورة. والنشرة لا تفوق مصلحة خصوصية المستخدمين.

يجب أن تعرفوا أننا في إدارة الشؤون السياسية DPA تلقينا على مر السنين كمية مطردة من الشكاوى من الناس حول التوافر العام لتفاصيل الاتصال الشخصية من خلال WHOIS. البيانات على العديد من المواقع التي، على سبيل المثال، تعيد نشر بيانات WHOIS القديمة المتاحة للجميع عمليا، لأي غرض، جيدة أو سيئة.

الآن، ينبغي أن يكون هذا تقريبا أول ملاحظاتي ولكن اسمحوا لي أن يكون لي كلمة أخيرة لأن هذا يذهب إلى - أكثر إلى ما يدفعني.

إن الهدف السائد، أيها السيدات والسادة، من اللائحة الجديدة، كما قلت من قبل، هو عملية عادلة وشفافة وقابلة للتنبؤ بالبيانات الشخصية للجميع في هذا الجزء من العالم.

كونكم مسؤولين كمحكمين يعني أنكم قادرين على إثبات امتثالكم تجاه DPA مع تلك المتطلبات القانونية. مرة أخرى، ضرورة معالجة البيانات، والحد من البيانات، والطريقة التي يتم بها إبلاغ الأشخاص المعنيين بالبيانات بشأن الأغراض وحقوقهم دون أدنى شك يتم تقييمها عن كثب في كل بلد من قبل كل DPA في الاتحاد الأوروبي.

DPA بالمناسبة، منحت بقوى معاقبة كبيرة. ولكن، سيداتي وسادتي، هذه ستكون كلماتي الأخيرة. وفي الوقت نفسه، أشعر بخطأ كبير بأن المنظمات التي تحترم تماما قواعد المبدأ الأساسي وبالقيام بذلك - فإن القواعد الأساسية المتعلقة بالخصوصية ومن خلال ذلك

تكتسب الثقة والاحترام من عملائها. أنا واثق تمامًا من أن تلك المنظمات ستحظى بالمستقبل. شكرًا جزيلاً.

بيكي بير: شكرًا جزيلاً.

سوف ننتقل إلى البروفيسور كاناتاسي. جو، هل يمكنك- وصول طرف ثالث إلى البيانات الشخصية هو قضية كبيرة جدًا لهذه المنظمة في سياق WHOIS على سبيل المثال، أو في سياق بعض البيانات الضمانية وما إلى ذلك. لذا هل يمكنكم التحدث بعض الشيء عن وصول طرف ثالث على وجه الخصوص.

جوزيف كاناتاسي: نعم، بالتأكيد يا بيكي. ومرة أخرى، أتوجه بالشكر إلى المنظمين هنا لضمهم شيئًا أعتقد أنه طال انتظاره.

وأعتقد أنه سيكون من الأفضل لو بدأنا بتفريغ بعض الأشياء التي قالها جيوفاني بوتارلي وزملاؤه الآخرون، وهذا يعني أنه عندما نتحدث عن وصول طرف ثالث، علينا أن نأخذ في الاعتبار الطريقة التي ولد بها قانون حماية الخصوصية والبيانات.

في الواقع، عندما تنظر إلى الطريقة التي ولدت بها في الولايات المتحدة والمناقشات المبكرة بين عامي 1967 و 1973 والطريقة التي ولدت بها في أوروبا، صنعت إلى حد كبير بمعنى أنه إذا أعطيت لكم البيانات لغرض واحد، فأنتم من المفترض استخدام تلك البيانات فقط لهذا الغرض أو لغرض، متوافق جدا مع هذا الغرض. وبعبارة أخرى، إذا قمتم بجمع البيانات الخاصة بي في سياق الوضع المصرفي للحصول على قرض، يمكنكم فقط استخدام البيانات لهذا الغرض بالذات. وإذا حصلتم عليها للحصول على بوليصة تأمين، فلا ينبغي إعادة توجيه تلك البيانات إلى ما يتجاوز سياسة التأمين أو البيانات الصحية وما إلى ذلك.

لذلك عندما نتحدث عن وصول طرف ثالث، أعتقد أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذا هو السياق الذي ينبغي أن نناقشه.

ثانيا، أعتقد أننا يمكن أن نرى الطريقة التي تغيرت بها الأمور بالطريقة التي إذا عدت إلى ممارساتي الخاصة منذ حوالي 33 عاما في هذا المجال عندما ألقيت في مناقشة حماية بيانات الشرطة - ونحن محظوظون هنا بأن لدينا كارولين موظف حماية البيانات التابع للإنتربول الذي يمكن أن يتوسع في ذلك لاحقا. ينطبق نفس المبدأ.

ولكن إذا نظرتم بعناية إلى التوصيات واللوائح الأولى التي قدمها مجلس أوروبا، فقد بنيت جميعا على مبدأ أن التحكم في البيانات سوف يقدم معظم المجموعة بنفسها، وأن قوة الشرطة سوف تجمع معظم البيانات نفسها، وأن الشركة الصحية سوف - أن مقدم الرعاية الصحية سوف يجمع البيانات نفسه أو نفسها.

في حين أننا في الواقع اليوم، انتقلنا مسافة كبيرة إلى الشرطة أو مقدم الرعاية الصحية أو مزود الصيدلانية، وليس بالضرورة جمع البيانات نفسها ولكن اعتمادا على البيانات التي جمعها شخص آخر. في بعض الأحيان أيضا البيانات التي غالبا ما يتم جمعها من قبل الشركات الخاصة التي لا يكون فيها المواطن في كثير من الأحيان على بينة بما يجري.

وهذا مهم بشكل خاص في عدد من السياقات لأنه إذا كان عليك أن تسأل عددا من الشركات العاملة على الإنترنت، فسوف يخبرونكم بأنهم يواجهون عشرات الآلاف من طلبات الوصول إلى البيانات الوصفية وبيانات المحتوى.

وهذا لا يأتي فقط في سياق إنفاذ القانون أو الاستخبارات، على الرغم من أن هذين السياقين مهمين جدا، لأن شركة واحدة تواجه وحدها 17000 طلب وه1ا يوفر- ضغوطا كبيرة، وليس فقط على الشركة ولكن على النظم القانونية المعنية. ليس لدينا الوقت هنا للدخول في مساعدة قانونية متبادلة. ولكن في الواقع، إذا كان عليك أن تكون مدعيا عاما أو محققا، فيمكنك أن تواجه إجراء قانوني يمكنك تجاوزه بالطريقة القديمة، ويمكن أن يستمر ما بين 11 و 13 شهرا في المتوسط لكي تتمكن من الوصول إلى بعض البيانات في بعض البلدان الأخرى.

لذلك فوصول الطرف الثالث هو شيء معقد جدا. كما أنها أصبحت أكثر تعقيدا بسبب حقيقة أن عددا من الحكومات، بما في ذلك الحكومات الأوروبية، وحكومة الولايات المتحدة، والحكومة الاسترالية، وحكومة نيوزيلندا، مجموعة كاملة من الحكومات، قد أعلنت أن شيئا الآن مقدسا مثل الأمومة وفطيرة التفاح وهذا هو مبدأ البيانات المفتوحة.

الآن، قبل 30 عاما عندما بدأت في هذا العمل، كنا نظن أن لدينا ضمانات لذلك. كنا نظن أن هذا إخفاء للهوية أو إخفاء الهوية الزائفة، وهما أمران مختلفان لكننا تحركنا. والآن عند استخدام تحليلات البيانات الكبيرة لتثليث البيانات من عدة مصادر ثم تتحول إلى فتح البيانات، ثم تأتي إلى نقطة حيث تقول يا عزيزي، ربما كان إعادة المقصود من البيانات في الأساس - في كثير من الأحيان هذا ما ينتهي بك الأمر إلى القيام به - وهذه إعادة صياغة البيانات في البيانات الكبيرة وبيئة البيانات المفتوحة يعني أنك تعطي أطرافا ثالثة الوصول بطريقة أصبحت مسألة تغييرفي السياسة العامة.

وأعتقد أن هذه الموضوعات وغيرها من الموضوعات الأخرى ذات الصلة المباشرة بوصول طرف ثالث مهمة جدا في بيئة ICANN. لأنه في بيئة ICANN، في حين تساعد ICANN على توفير البنية التحتية التكنولوجية لتمكين الناس من الاتصال ببعضهم البعض، يجب أيضا أن توفر في نهاية المطاف الطريق لتنفيذ قرارات سياسية معينة. وبهذا المعنى فالمقصود هو القانون. وأود أن أذكركم أنه عندما يتعلق الأمر - عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى طرف ثالثة، يجب علينا أيضا أن نتذكر ذلك في سياق البنية التحتية القانونية والسياسات التي اتخذتها كل تلك الدول، تقريبا، والتي كان جيوفاني وبوتارلي يشيران إليها مسبقا. عندما يكون لدينا أكثر من 102 - بين 102 و 120 دولة، ومعظمها قد اتبع النموذج والمبادئ الأوروبية. ويعني ذلك أنه عندما ينتقصون من تلك المبادئ، فإن منحهم حق الوصول إلى تلك المبادئ لا يمكن منحهم حق الوصول إلا كقاعدة عامة، إذا كان ذلك لغرض معين، وبعبارة أخرى، حماية أمن الدولة والسلامة العامة والمصالح النقدية للدولة، أو قمع الجرائم. وعند القيام بذلك، لا يمكن أن يكون مجرد عناء، ولكن عند القيام بذلك يجب أن يتم ذلك في السياق الذي يوجد فيه قانون، ينص عليه القانون، وأن القانون يجب أن يوفر الضمانات المناسبة.

لذا، أيا كانت المناقشات التي تخرج من هذه القاعة، وعلى مدى العملية التي أتطلع أن تقوم بها ICANN مع الناس حول الطاولة والناس من خارج القاعة، فإنه يجب أن يتم المضي قدما في هذه الروح. وبعبارة أخرى، أن علينا أن ننظر إلى ما يتوقعه الناس هناك و يتوقعه الناس هناك هو العلاجات. وتتوقع الشركات التجارية القدرة على القيام بأعمال تجارية في جميع أنحاء العالم، ويتوقع المواطنون أن يكون لديهم بياناتهم الخاصة وبياناتهم الشخصية التي يتم حمايتها في جميع أنحاء العالم ومع الضمانات التي، كما أود أن أكرر، إذا كان بإمكانهم الذهاب والعمل في خدمة الإنترنت بلا حدود، فإنهم يتوقعون أن ينقذوا الحراس بلا حدود وسبل الحلول عبر الحدود. وإنني أتطلع إلى المناقشة هنا في ICANN التي تساهم في تحديد هذه الحلول، وكذلك تحديد أين يمكن أن تكون هذه الضمانات ضمانات تقنية، ومتى تكون ضمانات سياسة، ومتى تكون ضمانات قانونية، ومزيج من كل ذلك. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا جزيلاً. وأعتقد هنا أننا نميل إلى التفكير في إنفاذ القانون على جانب واحد من هذه المناقشة ودعاة الخصوصية على جانب آخر من هذه المناقشة ولن يجتمع التوأم مطلقًا. لقد أدركت بأن وظيفة يوهانس هو مدير مجتمع المعلومات والعمل ضد الجريمة وكان ويلبرت مدعيا عاما لسنوات عديدة. لدينا أيضا كارولين غومانز-دورني - الذي لا أستطيع نطق اسمه بشكل جيد جدا، وأنا أعتذر - الذي هو ضابط حماية البيانات في الانتربول، وأود أن أسمع أكثر قليلا عن كيفية العمل في إنفاذ القانون فيما يتعلق - بشأن هذه القضايا.

كارولين غومانز - دورني: نعم، حسنًا. شكرًا جزيلاً على هذا السؤال، وشكرًا لكم لدعوتي لهذه اللجنة المثيرة. كما تعلمون، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) هي منظمة شرطة دولية تغطي 190 دولة عضوا، وهي في الواقع - مركز معلومات دولي لقواعد بيانات الشرطة العالمية. لذلك فنحن في الواقع نعالج الكثير من المعلومات.

إذا كان بوسعي أن أقولها بصراحة، وبصراحة تامة، ربما لم يكن الإنتربول موجودا اليوم إذا لم يبذل جهودا واستثمارا ووضع مبادئ خصوصية البيانات منذ عام 1982 بالفعل. وهذا يعيدني، في الواقع، إلى الأساسيات. لماذا كل هذا- هذه المباديء؟ حسنا، إنه لعمل

تعاون فعال مع الشرطة، ونحن هنا بحاجة إلى الثقة، ونحن بحاجة إلى سمعة، ونحن بحاجة إلى سد الثغرات، وخصوصا عندما تعمل في بيئة عالمية. وهناك مبادئ خصوصية قوية تنفذ في معايير حماية البيانات تأتي وتساعدنا. إنهم يشغلون بالفعل- لقد شهدنا في الإنتربول أنهم يشغلون بالفعل الإطار الأساسي الذي - يمكن على أثره إجراء تعاون شرطة فعال يمكن أن يتم بعد ذلك من الشرطة، من منظور تشغيلي، وتقني. إنه، في الواقع، تماما مثل استغراق الوقت طويلا لبناء أسس قوية لبناء صلب.

ولذلك فإن هذا الاستثمار الطويل الأجل والاعتقاد في القيمة الطويلة الأجل لحماية البيانات هو موقف يتخذه الأنتربول منذ فترة طويلة، وكما قلت، ليس من قبيل الصدفة أن القواعد الأولى للإنتربول في حماية البيانات ترجع إلى عام 1982، كان هذا مباشرة بعد اعتماد الاتفاقية 108 لمجلس أوروبا الذي تقوم عليه.

الآن، على مر السنين - لأن هذا ليس نهاية القصة. وعلى مر السنين، وضعت مبادئ الخصوصية وشكلت بالفعل في شكل مدونة تفصيلية تتألف من 136 حكما. ونحن نقوم بإعداد 11 تحديث منذ عام 1982. لذلك هذا ما يقرب من تحديث البيانات القياسية - من معايير حماية البيانات كل ثلاث سنوات.

لذلك فإن حماية البيانات هي عملية ديناميكية بالفعل. المعايير مفيدة إذا كانت مرنة بالفعل. وأنا أعتقد في الإنتربول أنها - أنها بالفعل من الأصول أن يكون هناك قواعد مرنة بحيث يمكن أن تظل ملائمة للأغراض. وهذا بطبيعة الحال، يشكل تحديًا مستمرًا. وكان آخر تحديث لدينا في 19 - من القواعد كانت في 19 - كانت في عام 2016، في نوفمبر تشرين الثاني. كما تم تعزيز دور الهيئة الإشرافية، وقد بدأنا الآن العمل في المرحلة القادمة - أو أن ما ينعكس في تحديثاتنا القادمة، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص. وبطبيعة الحال، هناك تطور هائل، وينبغي أن يكون الإطار مناسبا لتلك الأغراض.

وهذا يقودني-- في الواقع، للنقطة الثانية بشأن السمعة. وكما ذكرت آنفا، فإن الأمر يتعلق ليس فقط بالحق في الخصوصية أو الحقوق الأساسية المتعلقة بالشرطة الفعالة. بل أيضًا في الحق في حرية التعبير. ويشير دسور الإنتربول صراحة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينص أيضا على مبدأ الحياد التنظيمي، الذي يعني، في الواقع، أنه لا يمكن

للمنظمة - يحظر عليها التدخل في المسائل العسكرية والدينية والسياسية والعرقية. وقد انعكست هذه القواعد الأساسية أيضا في جميع معايير معالجة البيانات هذه. وفي هذا الصدد، أعتقد أن هذه هي القيمة المضافة للإنتربول، وهي أن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) يمكن أن تعمل كمركز لتبادل المعلومات. وهناك فريق متعدد التخصصات من المحللين والمحامين وأعمال الشرطة وضباط الشرطة الذين يعملون ليلا ونهارا مع نوبات ليلية لمراجعة أكثر من 3000 طلب في الشهر واردة من البلدان الأعضاء الذين يسعون إلى تعاون الإنتربول في الموقع أو اعتقال الأشخاص المطلوبين.

لذلك يتم مراجعة هذه الطلبات على الشرعية، على جودتها، يدويا. أيضا مع الأدوات الآلية مثل، على سبيل المثال، مما تسبب في كلمات معينة. وأيضًا في-- على أساس معايير ومنطلقات معينة. لذا فإن دور مركز تبادل المعلومات هذا مهم جدا في الإنتربول لضمان جودة معينة للمعلومات وجعل التعاون الشرطي أكثر فعالية.

وأخيرا، النقطة الثالثة والأخيرة، أعتقد حقا أن قوة مبادئ الخصوصية العالمية تكمن حقا في حقيقة أن لديهم التوعية العالمية وأنهم يسدون الفجوات. الفجوات بين الاختلاف في التشريع، في العمليات التجارية، وأنها تخلق نوعا من قابلية التشغيل البيني الذي يجعل الأمور تحدث. ليس فقط-- ليس فقط الجهات الفنية. وتستند هذه المعايير حقا إلى عدة ركائز، والتنفيذ الفعال للمعايير. ومن الجيد أن تكون هناك معايير، ولكن إذا لم تكن معروفة، وغير مفهومة، ولم تطبق فيصبح لا معنى لها. لذلك فإن التنفيذ الفعال، والقدرات وقوات التدريب، والرقابة الفعالة، والتعويض للأفاد. اعتمدت معايير الإنترنبول في 190 دولة عضوًا. الجميع يجدون أنفسهم فيها. بمجرد - التعاون مع الإنتربول هو تعاون طوعي، ولكن بمجرد أن تختار التعاون فإن قواعد المدونة تكون ملزمة، وهناك تدابير تصحيحية، وهناك عقوبات يمكن فرضها.

وأخيرا، سأختتم بالقول إنه في الواقع، إذا كنا نفكر في ذلك، مبادئ الخصوصية ومبادئ حماية البيانات المستمدة هي في الواقع مبادئ الحكم الرشيد فقط. لماذا تقومون بالمعالجة؟ الغرض. ما الذي تقومون بمعالجته؟ الدقة. على أي أساس تقومون بالمعالجة؟ الشرعية. كيف تقومون بالمعالجة؟ الشفافية. كيف تقومون بالالتزام؟ آلية الرقابة. هذه في الواقع، جميع مبادئ الإدارة الجيدة ومنظمات الأعمال التي لديها مبادئ الإدارة الجيدة لها أيضا أعمال جيدة. وبقول ذلك

سأنتهي بهذا. وأعتقد أننا ينبغي لنا - مع ذلك - ألا نكون مبالغين في المعايير القانونية إلا عندما نطبق مبادئ الخصوصية. إنها عملية مستمرة بشكل كلي - تتعلق بالتنظيم، السياسة، العمليات التجارية، التقنيات المناسبة. وهي بالطبع تمثل الكثير من التحديات.

ثم أخيرا، دعونا لا ننسى جانبا هاما جدا، وعنصر، وهذا - الذي تم طرحه بالفعل وهو الأخلاق. لأن هذا ينطلق أيضًا. تقول اللائحة ما الذي يمكن القيام به وما لا يمكنك القيام به، في حين تقول الأخلاق ما يجب عليك القيام به وما لا يجب عليك القيام به وهذا مهم جدا على شبكة الإنترنت. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا لك، كارولين.

توماس، كانت GAC مشاركا في هذه المناقشات والحوارات التي لا نهاية لها، وأود الحصول على وجهة نظرك حول تفكير GAC ونحن ندخل هذه المرحلة الجديدة من الحوار.

توماس شنايدر: شكرًا لك بيكي ومرحبًا بالجميع.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر مجلس أوروبا على هذه المبادرة التي نؤيدها ونرحب بها تأييدا تاما لأننا نرى أن الوقت مناسب جدا ومن المناسب أن تكون هذه المناقشة هنا والآن في كوبنهاغن لأننا ندرك أكثر فأكثر، مثل أي شخص آخر، أن حماية البيانات، والخصوصية، ولكن أيضا سياسة البيانات بمعنى أوسع تتجاوز حماية الخصوصية، وهي واحدة من القضايا الرئيسية لمواطنينا، للشركات، للحكومات والمؤسسات والمؤسسات العالمية التي لديها وظائف مثل ICANN التي ليست بالضرورة مع التركيز على الخصوصية ولكن الخصوصية أصبحت مشكلة أكثر فأكثر لكل شخص يتعامل مع البيانات عندما - وكل شخص يتعامل الآن مع البيانات.

لذا فإن الأساس هو أن البيانات هي - وأن استخدام البيانات أصبح المورد الأساسي للابتكار، من أجل الابتكار الاقتصادي. لقد أصبحت الأداة التي تسمح لنا بجعل حياتنا أكثر راحة وأكثر أمنا، وهذا فيه إمكانات هائلة للابتكار.

في الوقت نفسه، بطبيعة الحال، هناك مخاطر كبيرة لسوء الاستخدام، لسوء استخدام البيانات، لفقدان السيطرة. الناس يشعرون أنهم يفقدون السيطرة على بياناتهم. ولذا فهناك تحديات أساسية لنا جميعًا نواجهها.

واحدة من التحديات، ليس فقط بالنسبة لنا الحكومات أنفسنا ولكن أيضا للمواطنين، وعلى وجه الخصوص للشركات، هو أن لدينا الاختصاصات المختلفة مع مختلف اللوائح والتشريعات المختلفة، ولكن أيضا داخل البلد، لديكم أجزاء مختلفة من الحكومات لديها وظائف مختلفة. ومن المفترض أن تحمي حقوق الإنسان لمواطنيها، بينما الأخرى يفترض أن تكون موجهة للمجرمين، وفي كثير من الأحيان يتم تقليص الشركات بين هذين الأمرين، دعونا نقول، شركاء داخل نفس الإدارة الحكومية على المستوى الوطني ولكن أيضا على مستويات أكثر عالمية.

وفي بعض الأحيان أو في كثير من الأحيان ننتهي بتوقعات متعارضة مع الشركات من الحكومات، ولكن أيضا من المستهلكين من ناحية الطلب على حماية البيانات والخصوصية، من ناحية أخرى هم يطلبون الخدمات حيث يمكنهم نشر البيانات والمعلومات الخاصة بهم في جميع أنحاء العالم بأكبر قدر ممكن من السهولة، ونحن نفهم أن الصناعة، لأولئك الذين يقدمون الخدمات، هذا تحد خاص لمعرفة ما يجب القيام به في هذا.

وعندما قال يوهانس كلايجسن في وقت سابق أن مجلس أوروبا يتحول أيضا إلى مؤسسة متعددة من أصحاب المصلحة، وهذا أمر يمكنني أن أؤكده بعد أكثر من 10 سنوات من تمثيل بلدي في مجلس أوروبا. وهو أكثر فأكثر، بما في ذلك الأعمال التجارية والمجتمع المدني وغيرهم من الخبراء، ومثال على ذلك، على سبيل المثال، أنني كنت جزءا من وضع رئيس فريق الخبراء هذا، على سبيل المثال، عندما كان مجلس أوروبا يقوم بإعداد التوجيهات المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع مقدمي خدمات الإنترنت وبالطبع بالتعاون مع المجتمع المدني وخبراء حقوق الإنسان. وأيضا هناك، كان الشيء المضحك

أنه بينما كنا نقوم بذلك، وجدنا أنه في نفس المؤسسة - والتي ترتبط أيضا بلقب يوهانس - القسم الذي يتعامل مع الجريمة السيبرانية كان يعمل على المبادئ التوجيهية لإنفاذ القانون لمزودي خدمات الإنترنت، لذلك، استغرق الأمر بعض الوقت لمعرفة أن هذا يحدث في الصوامع، وبمجرد أن وجدنا، وبطبيعة الحال وصلنا معا وتحدثنا معهم وحاولت التأكد من أن هذه المبادئ التوجيهية - وبالتالي فإن صناعة ISP في أوروبا لن تتعارض مع بعضها البعض، وكان علينا فعلا القضاء على بعض الصراعات قبل أن نتمكن من إصدارها.

ولذلك أعتقد أن هذا مجرد مثال واحد على مدى أهمية أن يجتمع الناس معًا، ويكسرون الصوامع، وأيضًا هنا أعتقد أنها المرة الأولى التي يتحدث مفوضو حماية البيانات عن صناعة النطاق، وغيرها من الصناعات. ربما يكون هناك شيء حيث يتم تأسيس الاتصالات بشكل أكبر، ولذا فإننا نرحب كثيرا بأن يتم تمديد هذا الحوار الآن إلى صناعة النطاق من جميع أنحاء العالم، وأيضا أن ICANNيمكن أن تتعلم المزيد عن كيفية تنظيم الخصوصية، وتنميتها في مناطق مختلفة من العالم، وأن تلك الموجودة في ICANN التي تضع أطر لنطاقات gTLD الجديدة أو خدمات أخرى حيث يمثل هذا مشكلة يمكن تطويرها، إلى أقصى حد ممكن - ونعتقد أنه من الممكن - بما يتماشى مع القائمة القادمة - ربما اللوائح القادمة، بحيث لا يضطر الفاعلون التجاريون والمستخدمون لاتخاذ قرار بين أي اللوائح أو القوانين التي يريدون كسرها، وقواعد ICANN أو قواعد البلاد التي تعمل فيها، وهو ما حدث، بطبيعة الحال، كما نعرف في السنوات الماضية.

وربما أتوقف هنا مع ملاحظة شخصية.

أعتقد في بلدي حيث عقدنا أيضا مناقشة حول سياسة البيانات وما هي سياسة المستقبل لتطلع البيانات، المزيد والمزيد من الناس يأتون إلى استنتاج مفاده أن مفهوم حماية البيانات من حيث حظر استخدام البيانات قد لا يكون الطريقة الأكثر تطلعية لتنفيذ حقوقنا التي لدينا من حيث الخصوصية لأن هناك فوائد، وهناك أسباب لاستخدام البيانات من أجل حل المشاكل، من أجل جعل حياتنا أفضل وربما أكثر راحة، إذا كان هذا هو الموضوع ولكن المسألة هي بدلا من ذلك أن تتحرك نحو حظر أقل للبيانات المستخدمه مع المزيد من السيطرة على المواطنين، والمزيد من تقرير المصير بحيث يمكن للمستخدمين أن يقرروا من هو قادر على استخدام البيانات الخاصة بهم، ولأي غرض، وحتى نفكر كيف

نستفيد فعلا من الإمكانات التي تطورها البيانات الكبيرة، إنترنت الأشياء وكل هذا هو تطوير ونحن نحاول التفكير على طول هذه الخطوط من أجل التوصل إلى سياسة البيانات التي قد تكون في الواقع مفيدة في القرن ال 21.

وهذه المناقشة هذا العام هي جزء من المناقشة وآمل أن يكون لدينا جزء تفاعلي حيث يمكن فعلا لرجال الأعمال المجيء بقضايا صلبة لديهم والتحدث عن قضايا صلبة. هذه المناقشة جيدة لأنها تتم هنا. وسوف تستمر، بالطبع، في عدد من القضايا الأخرى في منتدى إدارة الإنترنت IGF، الذي يسرنا أن نستضيفه هذا العام في الفترة من 18 إلى 21 ديسمبر من هذا العام في جنيف. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا لك، توماس.

سوف ننتقل قريبًا جدًا إلى أسئلة تفاعلية من الجمهور. لدينا نوعان آخران من الأساس الموجز الذي نريد أن نضعه هنا.

تتأثر شركات جيل-- بأي تغيير في محتوى بيانات WHOIS أو توفرها، وبينما نعمل على التأكد من التزامنا جميعا، ما الذي تحتاجه الأعمال من هذا الحوار الذي نبدأه؟

أبيجيل سلاتر: شكرًا جزيلاً لك، بيكي.

فقط لإعادة تقديم نفسي، اسمي جيل سلاتر وأنا جئت من جمعية الإنترنت. نحن مقرنا في واشنطن العاصمة، ونحن نمثل أكثر من 40 شركة إنترنت عالمية.

لم ندخل في ICANN منذ انتقال IANA ولكننا كنا مع ذلك فخورون جدا بأن نكون جزءا من هذا الجهد، وعلى وجه الخصوص، كنا جزءا من مجموعة من 14 منظمة مختلفة، بما في ذلك المجتمع المدني، الذي قدم ملفا موجزا في تكساس لدعم NTIA، والحمد لله فزنا، الذي كان أمرًا جيدا لمجتمع الإنترنت العالمي.

لذا سأحاول أن أختصر قدر الإمكان. لدي ثلاث نقاط لتقديمها وأعتقد أن لدي حوالي ثلاث دقائق لأن أهم شيء هو الحصول على وجهات نظركم اليوم.

لذا، من وجهة نظر الأعمال، أعتقد أنه من المهم حقا الرجوع خطوة إلى الوراء قبل أن ندخل فيما تحتاجه الشركات، وهو اليقين القانوني، والتحدث عن ذلك في سياق خاص بـ ICANN.

نحن في ICANN. مؤسسة ICANN ومهمتها هي- وسوف أقرأ هنا - إنها "للحفاظ على الاستقرار التشغيلي والموثوقية والأمن والتشغيل البيني العالمي والمرونة والانفتاح في نظام أسماء النطاقات". وأعتقد أن هناك حجة جيدة بأن قاعدة بيانات WHOIS هي مفتاح هذه المهمة، ولذا عندما نتحدث عن مبادئ الخصوصية هنا، أعتقد أنه من المهم جدا أن نتحدث عنها في سياق WHOIS وفي سياق ما كانت إدارة أوباما مولعة بتسميتها "الأسهم المتنافسة" والأسهم المتنافسة عندما يتعلق الأمر بـWHOIS - ولستم بحاجة لأن أخبركم بهذا ولكن فقط لأقدم لكم القائمة-- لدينا مشكلات تتعلق بإنفاذ العلامات التجارية، ولدينا خصوصية من المؤكد أنها مهمة جدا، ولدينا حماية المستهلك في اللعب مع منع البريد المزعج والاحتيال، لدينا أيضا إنفاذ القانون. وبعضها يتماشى مع الخصوصية، ثم بعضها في أماكن مختلفة مقابل الخصوصية، ولكنها تتنافس على الأسهم.

أعتقد أنه من المهم تذكّر ذلك.

وأعتقد أنه أيضا شيء تم الاعتراف به من خلال أبحاثي من قبل مجتمع ICANN، وسوف أحيلك إلى تقرير من SSAC من عام 2012 وقد أعطيت عنوانا وصفيا بشكل رائع. كانت تسمى "WHOIS: الرجل الأعمى والفيل." وهو يعود إلى المثل الهندوسي، والمثل هو أن لديك العديد من الرجال العميان. ويطلب منهم جميعًا الذهاب ومقارنة الفيل. وهم جميعا يلمسون جزءا معينا من جسم الفيل ويعودون ويقارنون ويتوصلون إلى خلاف عنيف مع بعضهم البعض حول ما يهم وما هو الفيل وما يفعله الفيل وما يبدو عليه. وأنا أعتقد أن هذا--هو تشابه مناسب جدًا حيث نتحدث عن الأسم المتنافسة في سياق WHOIS. وهو شيء أيضًا يجب أن أوضح أنه تم الاعتراف به في قانون الخصوصية الأوروبي. على الرغم من أن الخصوصية هي مبدأ مهم جدا في نظام الاتحاد الأوروبي،

لدينا من نظام محكمة الاتحاد الأوروبي اعترافًا بأن الخصوصية يجب أن تضمن التوازن العادل بين، من ناحية، احترام الحق الأساسي في الخصوصية، ومن ناحية أخرى، المصالح التي تتطلب حرية نقل البيانات الشخصية، وهو أمر مهم في هذا السياق، ومن المهم جدا للشركات أن يتم ضبط هذا التوازن.

وسأشير أيضًا إلى أن القانون الأوروبي الجديد الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد 18 شهرًا من الآن يعترف بهذا المبدأ في المادة 6.

وأخيرًا، سأصل إلى النقطة 3، وهي الأكثر استجابة لسؤال بيكي.

تحتاج الشركات إلى اليقين القانوني في هذا السياق، وفي الوقت الحالي، كما قلت، لدينا نظام حيث لدينا الأسهم المتنافسة. لم تتم تسوية المباديء. ولكن الشركات تحتاج إلى اليقين القانوني، وإذا كنا سنسير مع نظام الخصوصية العالمي في الاتحاد الأوروبي، أولا وقبل كل شيء، سأسأل السؤال: هل هذا هو النظام الصحيح؟ هل نحن بحاجة لعقد مناقشة بشأن ما هي أفضل سياسة لـ ICANN في هذا السياق؟

ولكن إذا ذهبنا إلى ذلك، أود أن أبين أنه ليس واضحا ولم يتم طرحه اليوم سواء كان سيتم تطبيقه على قاعدة بيانات WHOIS بأكملها أو على RDS التي قد تأتي قريبا.

على سبيل المثال، مرة أخرى من خلال البحوث، أكثر من 40٪ من المدخلات في قاعدة بيانات WHOIS هي في الواقع مسجلة من قبل الأشخاص الاعتباريين بدلا من الأشخاص الطبيعيين، ونظام خصوصية الاتحاد الأوروبي لا ينطبق إلا على الأشخاص الطبيعيين. لذلك فإنه من المهم للغاية بالنسبة للمؤسسات أن تعرف وتفهم ما إذا كان ذلك سيطبق في سياق ICANN أم لا.

السؤال المهم الآخر هو: ما هي أنواع البيانات التي يتضمنها معيار الخصوصية الذي يبدو شيئًا مثل نظام الاتحاد الأوروبي في سياق WHOIS؟

في نظام الاتحاد الأوروبي، لدينا معيار ينطبق على ما يسمى المعلومات الشخصية. هذه هي الأشياء التي يمكن ربطها أو ربطها مرة أخرى بالفرد. عندما تنظر في قاعدة بيانات WHOIS، فالكثير منها معلومات تقنية. وليست معلومات شخصية. وليست معلومات

شخصية حساسة. مرة أخرى، سيكون من المفيد جدا للشركات أن تفهم بالضبط ما يحتويه معيار الخصوصية في سياق WHOIS فيما يتعلق بما هي المعلومات المتضمنة، والمعلومات غير المتضمنة، وأشياء من هذا القبيل.

لذا فهذه جميعها أسئلة مهمة. وأشكركم شكرًا جزيلاً على بدء هذا الحوار اليوم، وGNSO مجتمع الأعمال، يتطلع دائًا إلى مواصلة الحوار.

بيكي بير: شكرًا لك، جيل. وأخيرًا، وليس آخرًا، لدينا دكتور جالفين.

جيم، إن صناعة اسم النطاق سوف تتأثر بشكل مباشر بتغير المعايير. ما هي المشكلات التقنية التي ينبغي علينا أن نأخذها في الاعتبار وأن نكون على دراية وتفكير فيها في هذا الحوار؟

جيم غالفين: أشكرك بيكي على هذا السؤال.

كما أفكر في مبدأ الخصوصية من خلال تصميم وما سوف يتخذ في هذا المجتمع لتنفيذ الحلول والحلول التي تتوفر لنا من أجل تلبية احتياجات الخصوصية من خلال التصميم، أجد نفسي قلق بشأن قضيتين.

الأولى هي إدارة البيانات.

نحن جميعًا، في هذه الصناعة، لدينا العمليات الداخلية الخاصة بنا لجمع البيانات من مكان واحد، نسخ تلك البيانات إلى موقع آخر للتخزين، نسخ البيانات إلى موقع آخر للنسخ الاحتياطي، نسخه إلى موقع آخر ربما ل، كما تعلمون، الاستعداد الحقيقي للخدمات، قد يكون موقعا آخر لتقديم خدمات بديلة أو خدمات إضافية مثل خدمات إعداد التقارير أو خدمات الدليل مثل WHOIS أو سرعة استبدال RDAP لذلك.

والخصوصية سوف يكون لها تأثير على ما يمكننا القيام به هناك، وعندما - إلى أين يمكن لهذه البيانات أن تتحرك وكيف يمكن نقلها. وعلينا أن نفكر في العبء الذي ينطوي عليه نقل هذه البيانات وكيف قد يكون علينا تغيير البنى الخاصة بنا أو العمليات الداخلية من أجل تلبية تلك الاحتياجات.

وبعض هذه الحلول سوف تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من غيرها، وسوف يكون لها تأثير كبير على ما يمكننا وما لا يمكننا القيام به وعندما نستطيع أو لا نكون قادرين على القيام بذلك.

لذا مع تفكيرنا في السياسات التي سوف نقوم بإعدادها لتلبية متطلبات الخصوصية القادمة إلينا هذه، نحن بحاجة إلى التفكير فيما علينا القيام به في الجزء الخلفي للتعامل مع البيانات مع تحركها من مكان إلى مكان ويتم تخزينها في مواقع مختلفة.

هذا هو السؤال الأول. إدارة البيانات.

والسؤال الثاني هو- الأمر الثاني الذي يثير القلق لدي أنني أشعر بالقلق بشأن الوصول إلى البيانات.

في نظام اليوم، لدينا نظام مفتوح نسبيًا أليس كذلك؟ كل شخص يمكنه الوصول إلى جميع البيانات في جميع الأوقات. وهذا في الأساس هو ما يقوم عليه نظام WHOIS وما لدينا اليوم في خدمات الدليل.

لذا فإن الطرف الآخر، بالطبع، سيكون عدم وصول أي طرف لأي بيانات في أي وقت.

ولكن أعتقد أننا يمكننا أن نقدر جميعا أننا سنتوجه إلى أسفل الطريق لإنشاء نظم وصول متباينة. سنضطر إلى وضع سياسات تحدد الأدوار وتقرر من سيسمح له بالوصول إلى الأشياء وكيف سيكون - القيام بذلك. نحن في الأساس نقوم بإنشاء نظام إدارة معتمد بموجبه سنقوم بتحديد مجموعة معينة من الناس، ونقدم لهم نوعًا من الاعتماد، وسوف يكون هناك مجموعة أخرى منا سوف يضطرون لاستخدام هذا الاعتماد بطريقة ما للتحقق من السماح لكم بالوصول إلى مجموعة معينة من البيانات.

لذلك تختلف نظم إدارة الاعتماد بشكل كبير من حيث التكلفة، من، كما تعلمون، غير مكلفة إلى أكثر تكلفة، وهناك جميع أنواع وسائط الفشل التي يمكن أن تحدث في هذه الأنواع من النظم، وهناك، كما تعلمون، أعباء أكبر بكثير مرتبطة بتخفيف المزيد من تهديدات الفشل هذه على طول الطريق.

لذلك، على سبيل المثال، للنظر فيما تعنيه هذه الأنواع من الأشياء، أقدم لكم الأنواع التالية من الأشياء للتفكير في أن لدينا اليوم في مجتمعنا لإدارة الاعتماد.

أعني، اليوم نحن نقوم بتشغيل البنية التحتية لنظام أسماء النطاقات، ونحن نشغل البنية التحتية الكبيرة بدلا من ذلك لذا لدينا نظام كبير إلى حد ما - كثير منا يقوم- هذا يوفر الوصول في الوقت الحقيقي للبيانات، لذلك فهو جاهز بنسبة 100% ومتوفر لكم. وبالتالي هناك استثمار كبير جدًا في هذا النوع من البنية التحتية.

في نظام إدارة الاعتماد، إذا كنت ترغب في نجاح عملية التحقق من الصحة الخاصة بك للعمل، أريد أن أكون قادرًا على الوصول إلى البيانات ومعرفة أنه إذا قدمت لكم الاعتمادات، يمكنني الحصول عليه، والافتراض أن هناك نوعا من، كما تعلمون، 100 % نظام حديث سوف يسمح لي بالتحقق من صحة بيانات الاعتماد ومعرفة وجودها.

لذلك، فهو شيء جدير بالتفكير فيه. هل هذا بالفعل هو الطريق الذي نتجه إليه؟ وإذا لم يكن كذلك، من سوف يكون مسؤولاً عن أنماط الفشل هذه؟ وكما تعلمون، ما سيكون موقفنا تجاه المجتمع؟ ما هي أنواع السيايات التي نريدها للتعامل مع أنماط الفشل هذه؟

أنا أقدم لكم تقنية أخرى للتفكير فيها، والتي لدى الكثير من الناس بعض الألفة لها. التفكير في البنية التحتية لسلطة التصديق لدينا الموجودة في العالم.

لقد رأينا جميعًا بعض الإخفاقات المذهلة إلى حد ما في تلك الصناعة. وكما تعلمون، علينا التفكير في سياساتنا وما تعنيه لنا عندما يكون لدينا هذه الأنواع من الفشل. كيف سنتعامل مع هذه الأنواع من القضايا؟ هل نريد التخفيف من هذا النوع من الإخفاقات أم أننا سنقبل بأنهم يمكن أن يقعوا وماذا سنفعل - كيف سنطبق على أنفسنا القواعد التي تسمح لنا بقبولهم والتعامل معهم بعد هذه الحقيقة بدلا من التعامل معهم في الجبهة؟

لذلك أعتقد أن هذه هي، كما تعلمون، قضايا تقنية كبيرة إلى حد ما، واحدة منها إدارة البيانات والثانية الوصول إلى البيانات، أن علينا أن نفكر في أنواع الحلول التي نبحث عنها، لأن ما هي أنواع الأداء والتوافر لدينا من أجل تلبية احتياجات الخصوصية وإلى أين نريد أن نذهب في ذلك. شكرًا.

بيكي بير: رائع، شكرًا. في مصلحة الوقت، سننتقل الآن إلى أسئلة من الجمهور فقط لذا هناك - هناك ميكروفون هنا في الوسط، إذا كان أي شخص يرغب في طرح سؤال.

مع مجيء الناس، أعتقد أننا سمعنا - وأعتقد أن هذا بصرف النظر عن نهج الخصوصية الذي ننتهجه. لقد سمعنا أن معالجة البيانات الشخصية يجب أن تكون مشروعة، من أجل الوفاء بمعيار الشفافية، عليك أن توضح هذا الغرض المشروع. يجب أن يكون الاستخدام متناسبا مع الغرض، ولا يمكن أن يفوق حقوق خصوصية الفرد. دعونا نتصارع مع بعض تلك القطع.

جو، لقد رأيت يدك مرفوعة للتو إذا كان لديك تعليق مختصر.

جوزيف كاناتاسي: مجرد تعليق موجز ولكن واحد منها يسلط الضوء على شيء قاله المتكلمين الآخرين.

جيل كان يشير بشكل مستمر إلى الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي. ربما يمكن أن يكون مفهوما لأن الاتحاد الأوروبي هو الذي أنهى لتوه الناتج المحلي الإجمالي GDPR.

ومع ذلك، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتذكر أن المعاهدة الرئيسية لحماية البيانات تخرج من أوروبا الأخرى، ومجلس أوروبا. إنها الاتفاقية 108. والاتفاقية 108 مفتوحة للتوقيع في البلدان في جميع أنحاء العالم. وقد وقعت أوروغواي على ذلك. وقد وقعت تونس على ذلك. وهناك عشر دولأخرى الآن أصبحت مراقبين. هذه هي الاتفاقية التي وفرت بالفعل المعيار الذي اتبعه أكثر من مائة بلد آخر في جميع أنحاء العالم.

وأنا أقول ذلك لأنني أعتقد أن هذا سيكون أكثر صحة. لا أتمنى أن أكون متحمسا جدا لو كنا نشير إلى ذلك باعتبار المعيار الأوروبي بدلا من معيار الاتحاد الأوروبي. هذا لا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي GDPR سيكون له تأثير هائل. سيكون له أثر هائل بسبب بعض متطلباته، والإشارات إلى - على سبيل المثال، الخصوصية حسب التصميم، وما إلى ذلك، سيكون له تأثير هائل على مستوى العالم. ولكن معظم المبادئ الأخرى مشتركة مع المعايير الأوروبية التي تنتج من الاتفاقية 108. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا جزيلاً.

نعم. مرة أخرى، الجميع، يرجى تعريف أنفسكم عند الحديث.

لوتز دونرهاك: لوتز دونرهاك من EURALO. لقد كنت جزءًا من فريق مراجعة WHOIS ذات مرة، وقد أجرينا مناقشة WHOIS سميكة أو WHOIS رقيقة. وأريد أن أشدد على حقيقة أن WHOIS السميكة تتضمن أن لدينا نظام قانوني مفهوم، وعالمي. لذا ليس لدينا أي مشكلات متعلقة بتجاوز البيانات أو وضع البيانات.

منهج WHOIS الرقيق، على الجانب الآخر، يوزع البيانات للأماكن التي يتم معها على أمناء السجلات. المعلومات الوحيدة التي كانت لدينا في WHOIS الرقيقة هي معلومات الفريق الثاني المسؤول كما لدينا في WHOIS من IANA في الوقت الحالي. إذا كنت تسأل ملقم IANA عن اسم نطاق خاص، سيقولون، أنا لست مسؤولاً ولكننا متعاقدين مع السجل التالي. اسألوا هناك.

إذا كان لديكم نهج WHOIS رقيق أو نهج WHOIS رقيق جدًا، نحصل على الرد التالي من السجل قائلاً، عفوًا، لقد بعناه للتو إلى أمين السجل التالي. رجاء اسألوا هناك.

وإذا كان لدى المسجل البيانات التي تم جمعها مباشرة من العميل النهائي الذي يمكنه توفير خادم WHOIS في نطاقه المحلي والمشروع بحيث لا تترك جميع المعلومات التي جمعها WHOIS أو تم إزالتها المكان المحلي بحيث يمكن تطبيق هذا القانون.

لذلك أحثكم على التفكير فيما إذا كان نهج WHOIS السميك هو الطريقة الحقيقية للقيام بالأشياء. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا.

بدون-- أريد فقط أن أضيف فكرة واحدة قبل المضي في ذلك. أفهم أنه يمكنني البحث عن اسم - اسم نطاق لمسجل أوربي في .COM، والذي سيكون WHOIS سميك - وWHOIS رقيق. ولكن يمكنني الوصول إلى إعدادات بيانات WHOIS المعتادة على مكتبي في واشنطن. وفهمي لقانون حماية البيانات هو، في الواقع، أنه نقل للبيانات - قدرتي على الحصول على إعدادات تلك البيانات في مكتبي من المرجح أن تكون نقلا للبيانات من أوروبا وتخضع لهذه المعايير.

لذلك أنا لست متأكدًا أننا أزلنا المشكلة بتقسيم سميك/رقيق.

هل من تعليقات على ذلك؟

جيوفاني بوتارلي: نحن نتبع هذا النقاش الخاص بالسميك مقابل الرقيق من بعد. ولكن قبل أن أقدم لكم المشورة، اسمحوا لي أن أقول أن مجتمع حماية البيانات، بصراحة، لا يزال غير واضح ما هي أغراضه.

ولذلك، أعتقد قبل التعامل مع الأسئلة المتعلقة بكمية البيانات، والنظام المركزي مقابل النظام اللامركزي، وحقوق الوصول - أعني، على أساس المصالح المشروعة - أنا لا أتحدث الآن عن إنفاذ القانون - أنا أعتقد أننا يجب أن نجلس حول الطاولة وتوضيح ما هي الأغراض. لأننا بصراحة، بعد سنوات من اعتماد رأينا في عام 2003، لا يزال من

غير الواضح لماذا يجب جمع هذه البيانات بهذه الطريقة، المنشورة بهذه الطريقة، لذلك نود أن نفهم ما هو الغرض.

هل هناك أي حاجة لجعل الشخص الذي يمكن التعرف عليه هو الشخص الذي يمكن الاتصال به؟ هل نحن بالفعل بحاجة إلى لوجود شخص يمكن التعرف عليه كشخص يمكن الاتصال به؟ وهل هم على علم صحيح بنشر هذه البيانات؟ هل لديكم سياسة قوية فيما يتعلق بالأغراض الثانوية، خاصة فيما يتعلق بالتسويق المباشر؟

أعتقد إذا أجبنا أولا على هذا السؤال، فإن البقية سوف تتبع بسهولة.

بيكي بير: شكرًا.

جيمس ثم سوف انتقل إلى جيم. فكلاكما لديكما تعليقات حول هذة القضية الخاصه.

جيمس بلاديل: فقط لنأخذ اقتراحاتكم التي نجمعها ونناقش الأغراض. أعلم أن هذا في الواقع واحد من التركيزات الأساسية لتطوير السياسة في RDS التي ناقشناها سابقًا. وأنا أعلم أن الأمر كان أيضا تحديا لفريق العمل المعين هذا، ولكن من الجيد أن نكون قد تحققنا، من أن هذا العمل هو جزء من الأساس التمهيدي الذي يتعين إنجازه لمعالجة بعض من هذه المخاوف.

جيم غالفين: إذن -- شكرًا لك. هذا ما أردت التعليق عليه، هو التأكيد على أنه عندما كنت أتحدث عن حقيقة أن هناك حلول مختلفة نحتاج إلى النظر فيها في هذا المجال من الحاجة إلى متطلبات الخصوصية، وأنت تسلط الضوء على التمييز بين وجود نوعين من الحلول اليوم. هناك حلول WHOIS سميكة وحلول WHOIS رقيقة. ونحن بالفعل في حاجة إلى العودة خطوة للوراء والتفكير في أي واحدة من هذه قد يكون أكثر مناسبة لتقديم خطوات للأمام لحلولنا. وذا مجرد سؤال نحتاج لزيارته، كله يعتمد على تحديد ما هو غرضنا. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا.

تفضل.

فيتوريو بيرتولا: شكرًا. أنا فيتوريو بيرتولا من أوبن-إكستشانج. لدي بضعة أسئلة. ولكن، أولا، أردت أن أشارك إحباطي لأنني لم أحضر اجتماعات ICANN في السنوات الثماني الماضية، ولكنني كنت منظمة لـICANN في السنوات العشر السابقة عندما كنت عضوًا في مجلس الإدارة، ورئيس ALAC، و عدد من الأشياء الأخرى.

ومن المحبط حقا والمثير للاكتئاب أن أرى أنني أعود بعد ثماني سنوات، ونحن لا نزال في نفس النقطة التي كنا فيها قبل 15 عاما. السيد بوتارلي كان لطيفا للغاية--

[تصفيق]

كان لطيفًا جدًا في تذكر أن، أعني أن هذه الأسئلة طرحت في اجتماع ICANN في روما، الذي كان قبل 14 عاما، قبل 13 عاما. ولم تتمكن ICANN حتى اليوم من تقديم سبب مقنع لضرورة جمع هذه البيانات في المقام الأول.

لذا - و أيضا، أنا - محبط بعض الشيء أننا مازلنا نسمع نفس الحجج. أعني "أن هذه هي الخصوصية ضد إنفاذ القانون." إنها ليست بالفعل الخصوصية ضد إنفاذ القانون. سيدة الإنتربول قالت ذلك جيدًا. وأنا لا أعرف عن أي جنائي من شأنه أن يوفر بياناته الحقيقية عند تسجيل اسم النطاق للقيام بجرائم أو أيا كان.

ولا يتعلق الأمر حقا بموازنة الالتزام التعاقدي ضد القانون لأن القوانين أكثر أهمية من الالتزامات التعاقدية. عذرًا. فالأمر ليس مثل ICANN يمكن أن يفرض على الناس السرقة - أعني أن تنطلق السجلات - تسرق أجهزة الكمبيوتر المحمولة التابعة لعميلائهم، لذا لا يمكنهم فرض سجلات للذهاب وسرقة بيانات العملاء.

لذا كان السؤال من حيث - بالنسبة للسيد بوتارلي للسلطات الأوروبية وسلطات تلك البلدان ال 120 التي لديها قوانين مماثلة، هو شيء يتغير حقا من حيث الموافقة المستنيرة، لا سيما في أوروبا مع دخول GDRP حيز التنفيذ؟

لذلك لم نر حقا إنفاذ قانون خصوصية WHOIS في السنوات ال 15 الماضية. كان هناك الكثير من الصبر، كما أقول، من قبل هذه السلطات. ولكن عاجلا أو آجلا، يجب أن يكون هناك بعض الخطوات الحقيقية لتطبيق القانون.

لذلك كنت أتساءل عما إذا كان هناك شيء سوف يتغير مع WHOIS جديدة، بأي شكل من الأشكال ليكون هناك نية للقيام بذلك.

السؤال الآخر لـICANN. على الرغم من ذلك، من يمكنه بالفعل الرد على ذلك. ولكن في حالة - أعني، أرسلت السلطات الأوروبية لحماية البيانات رسالة إلى جميع السجلات والمسجلين الأوروبيين وأبلغتهم بأن عليهم التوقف عن جمع أو نشر بيانات معينة، هل ستعلق ICANN حقا هذه السجلات أو أمناء السجلات؟ ماذا ستعمل ICANN؟ لأنهم يلتزمون بالقانون. شكرًا.

[تصفيق]

جيوفاني بوتارلي: فيتوريو، نحن هنا اليوم لنحل المشكلة، وليس للبحث عن المشكلة ولسنا كهيئات إنفاذ للقانون. على الرغم من أن جميعنا في 14 شهرًا يجب علينا البدء في الإنفاذ. والتنفيذ بشكل مختلف من 20 عامًا مضت يعتمد الآن على غرامات خطيرة.

لذا فالسؤال هو كيفية الإعداد لليوم الأول، وهو يوم 25 مايو لعام 2018. لماذا هذا له صلة لباقي العالم؟ لأن الناتج المحلي الإجمالي GDPR من المنطقة سوف ينطبق على جميع أنحاء العالم للجميع لتقديم السلع، في هذه الحالة الخدمات، في الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فننا لن نهتم بالخوادم، من إنشاء، وتوطين بعض الخدمات. ما يهم أين تقدم الخدمات. كيف يمكننا المساعدة؟

لذا أعتقد عندما تبني منزلاً، يجب عليك البدء مما هو استراتيجي. في رأيي، ما هو استراتيجي هنا هو مبدأ الحد من الغرض، وهو ليس مبدأ للاتحاد الأوروبي فقط، وليس الاتفاقية 108 فقط. فهي تظهر في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD. وكان مشروع قانون الحقوق في البيت الأبيض يتحدث عن التوقعات المعقولة للمحتويات. سوف تجدونه في لقانون الياباني الأخير. وسوف تجدونه في الفقه القضائي الأخير للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. لذلك فهو عنصر عالمي ومستقر، أعني، في جميع أنحاء العالم. إنها دعامة تتطلب تحديد الغرض.

نحن لا نتطلع لأغراض مفصلة تمامًا. ولكن الناس يسجلون. يجب على الأشخاص الذين يقدمون البيانات منذ لحظة تقديم البيانات فهم السياق. لذا يجب تحديد الأغراض. يجب أن تكون الأغراض واضحة. وهذا يعني عدم لبس بشكل كاف. يعني بوضوح-- أعني، التعبير عنه. وكموضوع بيانات، لكي أقوم بتسجيل البيانات، أنا كجهة الاتصال، لي الحق في أن أفهم مقدما أين ستذهب بياناتي.

الغرض من ذلك مشروع. لقد قلنا لكم ذلك منذ 15 عامًا مضت. لذلك فنحن على علم بالحاجة لضمان مستوى من الشفافية.

ولكن بعد ذلك نطلب منكم، اعتمادا على تحديد الغرض، أن نفهم معكم التناسب من الطرائق ذات الصلة. والسؤالان اللذان طرحناهما منذ 13 عامًا مضت: هل تحتاجون حقا إلى بيانات سميكة مقابل رقيقة لجعل هذه البيانات متاحة للجمهور في مرة واحدة؟ هل هناك أي بديل آخر لخدمة هذا الغرض، لتحقيق جميع الأهداف ولكن بطريقة أكثر تناسبية؟

لذا أعتقد أن هذا أمر بالغ الأهمية. وإذا كان لدينا مشكلة في ترجمة المبادئ، يمكننا مساعدتك قبل أن يكون لدينا، يعني، حالة المعيشة لأنني متأكد أنه بعد مايو 2018 مباشرة - فقط لأن سلطات حماية البيانات سوف تصبح مسؤولة عن الإنفاذ في هذه المجالات كما هو الحال في كثيرين آخرين، يمكن أن تكون في يونيو، سبتمبر، ديسمبر 2018. ولكن سوف يتحقق هذا اليوم. ولذلك، نريد أن نخدمكم مقدمًا.

بيكي بير: شكرًا.

جيل وجو وويلبيرت لديهم ردود على ذلك. سنقوم بإغلاق قائمة الانتظار الآن حتى نتمكن من المضي طوال الطريق من خلال ذلك لأن وقتنا قد أصبح ضيقًا.

لذا جيل.

أبيجيل سلاتر: آه، شكرًا. رد سريع فقط. لذلك، انظروا، أعتقد أن السبب في أن النقاش قد استغرق وقتا طويلا هو العودة إلى وجهة نظري السابقة حول الأسهم المتنافسة. أعني، أعتقد بالفعل أنها تعتمد على من تتحدث معه في ICANN. وأنا أعتقد أنها أسهم متساوية. أنا لا أرى سهمًا واحدًا يتجسد في نظام ICANN.

الشيء الوحيد - المبدأ التوجيهي الوحيد هو اللوائح، واللوائح حول حماية المرونة، ومتانة DNS. أنا لا أرى أي أسهم ملتقطة في قائمة الانتظار في اللوائح. لذلك أعتقد أنها نقطة مهمة تستحق التفكير مرة أخرى.

وفيما يتعلق ببيانات WHOIS والامتثال مع الناتج المحلي الإجمالي GDPR المقبل والعقوبات والغرامات والأشياء من هذا القبيل، وسألاحظ أنه حتى داخل النظام القانوني للاتحاد الأوروبي - وهذا هو السبب، مرة أخرى، تحتاج الشركات بعض التوجيه هنا - هناك التزام متنافس في توجيه التجارة الإلكترونية، وهو توجيه يغطي ويخلق التزامات لجميع الشركات الأعضاء. وتتمثل تلك الالتزامات في الإفصاح علنا عن عناصر البيانات التي تبدو شبيهة جدا بإدخال WHOIS في قاعدة البيانات هذه. وهكذا نحن - هل سنكون في انتهاك لتوجيه التجارة الإلكترونية؟ هل سنكون في خرق للناتج المحلي الإجمالي GDPR؟ هذه أسئلة مهمة جدا للشركات، وهي تشكل تحديا. مرة أخرى، هناك دعوة للتوجيه.

بيكي بير: شكرًا. وإذا كنت أستطيع أن أطلب من المجيبين الاختصار، من فضلكم.

جو. لا؟ حسنًا. ويلبرت.

ويلبرت توميسن: سأحاول الإيجاز. يمكنني أن أقتبس ما كان جيوفاني يقوله.

أنت تعرف ما هو مهم بالنسبة لي، عندما أتحدث إلى المراقبين، فهو السؤال الأساسي جدا: لماذا أقوم بمعالجة هذه البيانات؟ هل من الضروري وهل يتمكن أن يتم ذلك بطريقة أخرى أقل تدخلاً؟ وإذا كان الأمر يتعلق بالمساءلة، مبدأ آخر من القانون الأوروبي الجديد والقادم، قانون الاتحاد الأوروبي، والمساءلة يعني فقط بالنسبة لي إقناعي بأنه كان لديكم أفكار لتلك الأسئلة، السبب، والغرض، وكيف يمكنني تأمين البيانات الخاصة بكم. هذا في الأساس ما نطلبه من وحدات التحكم. أقنعني بأنك كنت تحقق غرضك.

بالنسبة لي، كنت أفرض حياتي كلها تقريبًا. لذلك بالنسبة لي يتعلق الأمر بالامتثال، وهو يتعلق بالإنصاف والشفافية. وفي نهاية اليوم، نعم، سيكون علينا إنفاذ ذلك. قد نضطر على الإنفاذ. ولكنني أفضل أن يقوم المتحكمين في البيانات بإقناعي بأن يسألوا أنفسهم لماذا أقوم بذلك. وأنا أقوم بذلك بين الجميع بنسب متناسبة-- جميع المباديء الحديثة التي فرضت علي. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا. وفيتوريو. أعلم بأنك تنتظر إجابتي. لذا فإن الجواب في نهاية اليوم، بالطبع، أنت على حق، لا يمكن ل ICANN إجبار السجلات والمسجلين على الاختيار بين التزامهم بالامتثال للقانون المعمول به والامتثال للعقد.

نعم، تفضل.

ماريا فريدنزلوند: شكرًا. اسمي ماريا فريدنزلوند. أنا مدير تحالف الحقوق الدنماركية. نحن منظمة غير حكومية تعمل مع جريمة آي بي هنا في الدنمارك. لذلك نحن نعمل مع إنفاذ أنشطة الجريمة، والأنشطة الإجرامية المتعلقة بمنتجات حماية الآي بي لكل يوم. نحن نعمل أيضًا مع وعي الجمهور.

وما نراه هو أن الأنشطة الإجرامية - منتجات الآي بي I.P. تستخدم بشكل متزايد للمجرمين الذين يستخدمون الأفلام أو الأدب لجذب المستخدمين من أجل القيام بأنواع أخرى من الجرائم على أجهزة كمبيوتر هؤلاء المستخدمين. لذلك، على سبيل المثال، يتم استخدام موقع على شبكة الإنترنت غالبا ما يكون مسجل دائما في بلد أجنبي لجذب المستهلكين والمستخدمين، من أجل تثبيت البرامج الضارة على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم من أجل القيام بأنواع أخرى من الجرائم الإلكترونية الاقتصادية.

لذلك تستخدم منتجات الآي بي .I.Pكطريقة لاكتساب الحركة المرورية لهذه المواقع.

وما نراه - ما رأيناه في العام الماضي كان - السكان الدنماركيين حوالي 6 ملايين شخص. كان لدينا في العام الماضي أكثر من 200 مليون زيارة لهذه الأنواع من المواقع غير القانونية من عناوين الآي بي .I.P الدنماركية. لذا فهذا رقم كبير جدًا. وهذه مشكلة متزايدة.

وأحد الأسباب التي تجعل من السهل جدًا أن تكون جنائيًا هي أن تكون قادرًا على التصرف بشكل مجهول الهوية على الإنترنت. لذا يمكنني إنشاء موقع على شبكة الإنترنت على عنوان اسم نطاق أجنبي، ويمكن أن أكون مجهولاً، ويمكنني القيام بأنشطتي الإجرامية من هذا الجانب بدون الشرطة أو غيرها لتكون قادرًا على القيام بأي شيء بشأن هذه الأنشطة الإجرامية. هذه مشكلة كبيرة فعلا.

ولذلك، فإن وجهة نظري هي أننا بالطبع بحاجة إلى أن نكون قادرين على الإنفاذ الفعال على الإنترنت، بطبيعة الحال، فيما يتعلق بالتوازن الصحيح بين الحقوق الأساسية مثل الخصوصية وغيرها من المبادئ. ولكن في الوقت الراهن، الأمر أنه من السهل جدًا، جدًا أن تكون مجرمًا. ليس لدينا أي وسيلة للتدخل في الأنشطة الإجرامية كما هو الوضع اليوم، ليس كصاحب حق، ولا كهيئة شرطية. وواحد من الأسباب لذلك هو أنه من السهل جدًا أن تكون مجهول الهوية على الإنترنت.

شكرًا.

بيكي بير: شكرًا.

جيوفاني بوتارلي: وسوف أتكلم لثانية كعضو في السلطة القضائية، وإن كانت ملحقة بمجتمع حماية البيانات وفيما يتعلق بخلفيتي في القانون الجنائي، لأقول إنني أشارك تماما وجهة نظركم وأقول إن أيا من مبادئ حماية البيانات يمنع - أعني، سلطات إنفاذ القانون أن يكون لها وصول مشروع، والوصول المناسب إلى البيانات. وعادة ما تمنع هذه الأحكام - أعني أن يكون نظام WHOIS سهل الوصول إليه.

لذلك فإن واحدة من المشكلات هي أيضًا دقة البيانات. ينظر إلى الدقة بشكل طبيعي على أنها ضمان لصالح مجموعة البيانات. كما أنها ذات صلة بالكيانات التي لديها إمكانية الوصول المحلي إلى البيانات.

لذلك فأنا متشجع من تعليقاتكم. لا أرى أية مشكلة- أية مشكلة كبيرة.

وإذا كانت المشكلة سهولة الوصول حول العالم، فهذه هي مسألة التعاون الدولي. ومرة أخرى، فإن مباديء حماية البيانات ليست هي المشكلة.

إليوت نوس: نعم، مرحبًا، أليوت نوس من توكاوس. نحن مسجلون وكنا نعمل في هذه المساحة منذ فجر ICANN. وأود أن أبدأ بالقول أنني أشعر بالارتياح من قبل هذه اللجنة. قد تكون هذه اللجنة هي الأكثر إيجابية وتفاؤلاً التي كنت فيها في السنوات الخمس إلى العشر الماضية، بحسب ما أذكر.

[تصفيق]

وهذا لأنه اليوم في ICANN لدينا خلل في التوازن، وهذا الاختلال هو ما نريد منكم ومن مجتمعكم أن تكونوا أكثر نشاطًا تجاهه. عندما أعود إلى تعليقات توماس حول الأعمال التي يتم ضغطها بين المصالح المتنافسة، فإننا اليوم في ICANN لا نتعرض

للضغوط، نحن يتم دفعنا من جانب واحد وهو اليوم الملكية الفكرية وإنفاذ القانون. نحن نتطلع دائمًا إلى هذا الضغط.

لدي طلبان. الأول هو لكل واحد منكم ليكون أكثر نشاطًا. آمل ألا تكون هذه اللجنة انطلاقة واحدة. أنا آمل أن تكون هذه بداية مكان دائم داخل مجتمع ICANN لخصوصية الأشخاص أمثالكم. وأود أن أحثكم على أن تكونوا حاضرين، ولصالح كل عضو من أعضاء GAC، وأن تقدموا بعض الضغوط المتساوية حول أين وصل الأمر اليوم بالنسبة لأعضاء GAC، حيث يكون في الغالب من تطبيق القانون. مرة أخرى، أنا لا أحسد أعضاء إنفاذ القانون أو أعضاء GAC على موقفهم الحالي، لكنهم ليسوا مضغوطين بما يكفي.

الطلب الثاني الذي لدي هو أن أعتقد أن ICANN تحتاج إلى إنشاء مكتب دائم للخصوصية، يعمل في البداية مع موظف الخصوصية الذي يعطي قوى حقيقية. وهذا لأن احتياجات هذا المجتمع عالمية. وهي تأخذ في الاعتبار هذه المصالح الوطنية، ولكن هناك عناصر عالمية فريدة من نوعها لما نواجهه، من الناحية القضائية من حيث الآليات الخاصة والنهج المحددة. وإذا اتخذت ICANN هذه الخطوة فقط هل سنكون قادرين بالفعل على أن نرى الضمانات عبر الحدود وسبل الانتصاف عبر الحدود. شكرًا.

[تصفيق]

بيكي بير: شكرًا. أعتقد أننا سوف-- سوف نضع هذا الأمر تحت المشورة. أعتقد في الواقع أن GDPR قد تتطلب منا أن يكون لدينا موظف خصوصية. ماثيو.

ماثيو ويل: شكرًا جزيلاً لك بيكي، وشكرًا للجميع في اللجنة. أُدعى ماثيو ويل. أنا الرئيس التنفيذي لـ AFNIC مدير ccTLD لفرنسا وكذلك مزود السجل الخلفي لعدد من نطاقات gTLD في أوروبا.

لذلك فهذا منظور صناعة آخر. أنا مشجع، مثل إليوت، ولدي - أعني، أعتقد أن المستقبل أكثر إشراقا بكثير مما كان عليه. وتعليقي هو في الواقع رد فعل على البيان المقدم من قبل جيمس الذي هو لاعب صناعة يحظى باحترام كبير في العالم كله. ولكننا-- بصفتنا ccTLD، مهتمون بشدة بهذه اللائحة. نحن نأخذ هذا على محمل الجد وقد أخذنا الخصوصية على محمل الجد-- بجدية شديدة لسنوات الآن. وأعتقد أن المخاوف التي يشاركها جيمس هي، إذا نظرتم بعمق بما يكفي، مبالغ فيها إلى حد كبير. إنها ليست الفجوة لتكون لاعبًا في الصناعة في صناعة اسم النطاق ومعالجة المباديء المختلفة الكامنة وراء GDPR. أعتقد أن هذا أمر مهم بالفعل. نحن منفتحون دائمًا على المناقشات ضمن هذه الصناعة، داخل GNSO. لدينا هذه المناقشات داخل نطاقات ccTLD الأوروبية أيضًا. هناك مشاركة يجب أن تتم لنفهم بالضبط المخاوف من وجهة نظر الممارس. إنها ليست سلطات حماية البيانات فقط التي نحن بحاجة لأن تساعدنا. إنها تبدأ بنا، وبالنظر في عملياتنا والنظر فيما يعنيه بالضبط أن تتبع مباديء هذه اللوائح. وإذا كنت-- أعني، مثل إليوت، نحن ندعم هذه المباديء. نحن نعيش بها عندما نفكر في الإنترنت باعتباره واحد ونحترم الأفراد ونوحدهم.

لذلك أعتقد أننا بحاجة للتغلب على الميل لنقول حسنًا، إنها لائحة تم دفعها إلينا ولذلك فهي سيئة بالضرورة، ومن الجيد أنها تدفعنا في الاتجاه الصحيح. وهناك تحديات لا يمكن إنكارها، لا سيما بالنسبة للاعبين العالميين، ولكن يمكن التغلب عليها إذا وضعنا أنفسنا على الطاولة، لا نقاتل ضدها ولكن نحاول أن نجد حلولاً صحيحة. لأن هذه الحلو كانت موجودة لفترة من قبل. ويمكننا العثور عليها. وأعتقد أن التحدي الأكثر إلحاحا بأنني سأحث ICANN مرة أخرى، مثل غيرها، على تبسيط هذه العمليات، لمساعدة تلك السجلات والمسجلين الذين يضعون أنفسهم في الامتثال للوائح بأنهم لا يحتفظون بها من خلال التنازل المختلف أو عمليات أخرى من ICANN من أجل الامتثال. أعتقد أن هذا و التحدي الأكثر إلحاحًا جنبًا إلى جنب مع التعاون، والتأييد في الصناعة للامتثال.

جيمس بلاديل: شكرا لك، ماتيو. فقط للتوضيح، أعتقد أنك تعني جيمس غالفين؟

ماثيو ويل: آه، نعم، بالضبط.

جيمس بلاديل: أظن أنه يريد الرد بسرعة. شكرًا.

جيم غالفين: نعم، شكرًا لك. أرغب في ن أقول أنني أتفق معك. ليس عن المبالغة في تقديرنا، بل حول حقيقة أن المسألة - تبدأ الحلول معنا - بأننا كمجتمع بحاجة إلى أن نأتي إلى طاولة المفاوضات وأن نجري تلك المناقشات. ملاحظتي أكثر حول أننا نقوم بإنشاء نظام جديد، ونظام إدارة الاعتمادات، وأؤكد - وربما، كما تعلمون، سوف نجري هذه المناقشة حاليا وسوف يكون هناك المزيد من المناقشات، والكثير من الوقت للتعامل مع هذا - وأن نظام إدارة الاعتماد هو، على نطاق عالمي، هو شيء لم نكن ناجحين فيه في أي صناعة. ليس لدينا أي نظام إدارة اعتمادات على نطاق عالمي يتعامل مع ما هو مطلوب للتحقق من صحة الهويات، على حد سواء للتعامل مع الاعتمادات، وجود الوصول في الوقت الحقيقي للتحقق من صحة الاعتمادات في حد ذاتها، وتشغيل هذا النوع من الأشياء. هذه هي ملاحظتي. لذا، أعتقد أننا مع تحركنا في هذا الاتجاه على هذا الجانب، لدينا بعض التحديات الحقيقية هنا التي لم يواجهها أحد منا في السابق من قبل. لذلك-- ولكنني أرحب بهذه المناقشة المستمرة في هذه القضايا.

ماثيو ويل: شكرًا.

بيكي بير: شكرًا. لذلك لدينا منتدى عام هنا في الساعة 5:00. سوف أطلب من باقي الناس المتبقيين أن يختصروا بأكبر قدر ممكن. سوف نأخذ جميع أسئلتكم ثم نحاول أن نجيب بسرعة كبيرة.

فكتوريا شيكلر: شكرًا. اسمي فيكي شيكلر. أنا هنا نيابة عن مجموعة عمل RDS، ولدي سؤال من جزئين لكم سوف أقرؤه. عذرًا. وفيما يتعلق بامتثال GDPR من قبل الكيانات داخل الاتحاد الأوروبي، هل ستكون كافية قانونًا إذا كانت سياسات ICANN بالإجماع تحدد RDS والتي تسمح بالوصول المنضبط لبيانات السجل بدون طلب الموافقة الرسمية على موضوع البيانات لكل استخدام - للاستخدامات القانونية مثل قمع الجرائم الجنائية أو المدنية؟ وبدلا من ذلك، اقترح العديد من أصحاب المصلحة في ICANN أن نطلب من المستخدمين النهائيين أو المسجلين المستفيدين الموافقة على استخدامات أخرى لبيانات التسجيل لحل النقاش حول خصوصية بيانات التسجيل التي يمكن الوصول إليها من خلال WHOIS مثل أغراض التنفيذ الجنائي أو المدني.

ما هي وجهات نظركم حول عملية استخدام إجماع PDP مع تحديد التناسب واستخدام البيانات من قبل أطراف ثالثة أو استخدام الموافقة باعتبارها آلية لأغراض قانونية متناسبة مشروعة. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا. لذا فهذه جميعها أسئلة جيدة جدًا. من حيث الوقت، أقترح أن نجيب عليهم بدون اتصال بالإنترنت. كيث.

كيث درازيك: شكرًا لك، بيكي. مرحبًا بكم جميعًا. كيث درازيك. أنا مع فيرساين VeriSign. لم أكن أعتزم طرح سؤال اليوم، ولكن النقاش السابق حول الرقيق مقابل السميك دفعني للوصول. بالنسبة لأولئك الذين لم يتبعوا ذلك عن كثب، كان هناك سياسة WHOIS سميكة تم تمريرها في عام 2014 والتي تتطلب بشكل فعال من VeriSign، لسجلات COM. و NET. الخاصة بنا للانتقال من رقيقة إلى سميكة، لجمع البيانات بشكل فعال ل 142 مليون سجلات اسم نطاق من المسجلين لدينا، بيانات WHOIS من المسجلين لدينا. الكثير منها في الولايات المتحدة، ولكن الكثير أيضًا ليس كذلك. وفي ضوء اللوائح الجديدة، في ضوء المشهد المتغير

منذ عام 2014 عندما تم تمرير سياسة ICANN، أشعر بالفضول إذا كان لديكم أي أفكار بشأن الآثار المترتبة على نقل أمناء السجلات لسجلات مجمعة ل 142 مليون اسم نطاق عبر السلطات القضائية؟ وخاصة في-- بالنظر مسبقًا لعام 2018 مع اللوائح الجديدة وإمكانية تنفيذ RDS جديدة؟ وسوف أتوقف هناك، ويسرني القيام بذلك سواء الآن أو لاحقًا. شكرًا.

بيكي بير: شكرًا. أيضًا أسئلة جيدة، ولكن ربما محادثة أطور مما يمكننا هنا. سوزان، هل تريدين- - هل لديكِ؟

سوزان كواغوتشي: لا، كان واحد من الأسئلة (غير مسموع).

بيكي بير: هذه ليست مرة واحدة وينتهي الأمر. هذا بداية الحوار. وأود حقا أن أشكر مجلس أوروبا على تقديم هؤلاء الخبراء وهذه الخبرات والموارد المذهلة إلى هذا الحوار وأشكركم جميعا على حضوركم. ونعم، نيجل، سوف أذهب.

[تصفيق]

نايجل هيكسون: شكرًا جزيلاً لك، بيكي بالفعل. كانت هذه جلسة ممتازة، وعلينا إخلاء القاعة لأن لدينا المنتدى العام بعد تسع دقائق.

[نهاية النص المدون]